ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (05)، عدد (02)، 2019، ص: 092- 107

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر
دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2017

The Structure of the Public Revenues and Expenditures and their Effect on the Deficit of Algerian Public Budget an econometric and analytical study 1990-2017

بولعباس مختار*، boulabbas@hotmail.com

جامعة تيارت (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2019/09/20 **تاريخ القبول:** 2019/11/30 **تاريخ النشر:** 2019/12/17

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة عجز الميزانية العامة من خلال دراسة قياسية لهيكل النفقات العامة والإيرادات العامة، وأثره على رصيد الميزانية للفترة (1990-2017)، وذلك بالاعتماد على طريقة FM-OLS، واختبار سببية قرانجر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبأن هناك علاقة سببية من هيكل الإيرادات نحو رصيد الميزانية العامة، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من نفقات التسيير نحو رصيد الميزانية كما أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الميزانية

الكلمات المفتاحية

النفقات العامة، الإيرادات العامة، عجز الميزانية، طريقة FM-OLS.

تصنيف JEL: H60 ; E62 ; C52

Abstract

This objective of this study is to study the budget deficit through a econometric study of Structure of the public expenditures and public revenues for the period 1990-2017, based on the FM-OLS method and the Granger causal test. The study concluded that there is a relationship in long-term between study variables, and there is a causal relationship Of the revenue structure to Balance of the general budget. And a one-way causal relationship from management expenditure to budget balance The study also recommended the need to diversify sources of income, and Non-Accreditation for non-traditional financing to cover the budget deficit .

Keywords

Public expenditure, budget deficit, FM-OLS method, General revenues

JEL Classification Codes : H60 ; E62 ; C52

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: boulabbas@hotmail.com

I. مقدمة:

لقد أثارت خلال العقد الأخير قضية عجز الميزانية الكثير من الجدل في السياسات الاقتصادية، لما لها من آثار اقتصادية، واجتماعية، وتهديد للاستقرار المالي والنقدي للدول، وعليه فقد زادت أهمية الموضوع للمفكرين والباحثين الاقتصاديين، وحتى السياسيين للبحث في كيفية تمويل عجز الميزانية والوصول إلى التوازن المالي، فنجد أن الحكومات تلجأ إلى التخفيض من نفقاتها العامة، أو زيادة موارد الإيرادات العامة عن طريق فرض ضرائب جديدة، غير أن هذا المورد له عواقب اقتصادية واجتماعية سلبية، مما أدى إلى إيجاد بدائل أخرى لتمويل العجز في الميزانية العامة، والتي غالبا ما يكون نقديا عن طريق الإصدار النقدي.

وكغيرها من الدول، تعاني الجزائر من عدة اختلالات في الميزانية العامة، نتيجة لنقص الموارد المالية بسبب اعتمادها على الجباية البترولية وضعف الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى تبني الجزائر لتوجه اجتماعي في سياستها خاصة مع بداية الألفية باعتمادها مشروع الإنعاش الاقتصادي، والذي أدى إلى الزيادة بشكل كبير في النفقات التدعيمية، والتدخلات العمومية، وازداد الوضع سوءا مع تدني أسعار البترول في نهاية سنة 2014، لتلجأ الحكومة إلى بديل آخر ألا وهو التمويل غير التقليدي، حيث سعت إلى تغطية العجز من خلال طبع النقود، والتي وصلت قيمة ما تم طبعه للفترة الممتدة من نهاية 2017 إلى غاية سبتمبر 2018 إلى حوالي 4005 مليار دينار أي ما يعادل 19٪ من الناتج الداخلي الخام حسب تقرير بنك الجزائر.

1. الإشكالية

إن عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر نتج عنه عجوزات كبيرة في الميزانية العامة، والذي أدى بدوره إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية، وصعب على الحكومة الإيفاء بالتزاماتها المالية نحو المشاريع المعتمدة، وما زاد الأمر صعوبة هو الانخفاض الحاد لأسعار البترول، الأمر الذي جعلها تعتمد على الاستدانة خاصة الداخلية من أجل تغطية نفقاتها الكبيرة، ففي ظل تنامي عجز الميزانية، ما هي أهم المحددات التي أدت إلى هذا العجز؟

2.الفرضيات

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الميزانية وهيكل الإيرادات والنفقات

عجز الميزانية له تأثير كبير على الإيرادات العامة، وتطور الدين العام للدولة

مستوى النفقات الحالي يؤثر على عجز الميزانية.

3. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في الدور الكبير للميزانية العامة في السياسة المالية لدولة، إضافة إلى التأثير الذي يحدثه عجز الميزانية على الإيرادات والنفقات العامة، وما له من نتائج سلبية على الاقتصاد، كما أن مشكل عجز الميزانية أصبح يؤرق كل حكومات العالم، وأحد أكثر القضايا اختلافا بين الاقتصاديين.

4. هدف الدراسة

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف إلى عجز الميزانية العامة في الجزائر، وبيان أسبابها وآثارها، ومحاولة إيجاد العلاقة بينها وبين هيكل الإيرادات والنفقات العامة، وسنركز في ذلك على قياس العلاقة بين الجباية البترولية والعادية ونفقات التجهيز والتسيير مع عجز الميزانية.

5. منهجية الدراسة

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع المتمثلة في عجز الميزانية، والدين العام، بالإضافة إلى المنهج التحليلي حيث تم استخدام طرق الاقتصاد القياسي من أجل تقدير العلاقة بين عجز الميزانية وهيكل الإيرادات والنفقات العامة للجزائر.

II.الدراسات السابقة:

لقد تم تناول موضوع عجز الميزانية من عدة جوانب وسنحاول في هذه الدراسة استعراض بعض الدراسات والتي من بينها دراسة أجرتها (Groneck[1], 2009) من اجل التحقيق في تأثير زيادة النفقات العامة والديون العامة على ميزان الميزانية العامة، ووجدت أن الإنفاق الرشيد على الميزانية العامة عادة ما يؤدي إلى نمو الدخل القومي في حالة ما إذا نفذت الحكومة مشروعات عامة لها فوائد للمجتمع ككل، كما أنها تحسن الرعاية لأن هذه النفقات تستهدف الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، ومع ذلك فإن النفقات الزائدة عن المبالغ المخصصة في الميزانية ستؤدي إلى حدوث عجز قد يستمر على المدى الطويل، وبالتالي تعزيز دورة الديون العامة المتزايدة.

وقد جادل (سالم[2]، 2012) بأن سبب العجز في الموازنة العامة العراقية هو عدم التوازن الهيكلي بين الإيرادات العامة والنفقات والتقديرات غير الدقيقة التي نشرتها وزارة النفط، بالإضافة إلى إدارة الضرائب الغير فعالة، وأكدت الدراسة على ضرورة الإنتاجية وأهمية الإنفاق العام والحاجة وأهمية إنتاجية الإنفاق العام، الترشيد واعادة التأهيل.

ودراسة أجرتها (Maswadeh[3], 2016) تهدف إلى تحديد أثر الإيرادات والنفقات العامة على عجز الموازنة الأردنية، وتأثير عجز الموازنة على الديون الداخلية والخارجية للفترة (2006-2014)، وخلصت إلى أن النفقات الجارية تؤثر على عجز الميزانية أكثر من النفقات الرأسمالية، وأيضا تأثير الإيرادات الضريبية أكثر من غيرها، ويؤثر عجز الميزانية على الديون الداخلية والخارجية، وأكدت الباحثة على زيادة التوظيف الفعال للقروض الخارجية والداخلية في الاستثمار بدلاً من مشاريع الاستهلاك بغرض رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي للناتج المحلي، مما له من تأثير على خفض العجز.

ودراسة أجراها (Shu[4], 2019)تهدف إلى دراسة علاقات العجز في الموازنة العامة والعوامل الأخرى ذات الصلة من خلال دراسة هيكل ميزانية فيتنام وتايوان، كما تضمنت هذه الدراسة مقارنة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فيما يتعلق بالإنفاق العام والعجز من أجل النمو الاقتصادي، وتهدف إلى اكتشاف آثارها على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وجدت نتائج هذه الدراسة تأثيرًا إيجابيًا لهيكل الإيرادات على عجز الموازنة حيث تؤثر الإيرادات الضريبية على عجز الموازنة أقوى من الإيرادات غير الضريبية، و أظهرت النتائج أيضًا أن هيكل الإنفاق يؤثر سلًبا على عجز الموازنة،

وتشير هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي كبير لعجز الموازنة على الدين الداخلي والخارجي، كما أن لعجز الموازنة آثار سلبية على النمو الاقتصادي.

وقام (الوائلي[5]، 2017) بتحليل واقع الموازنة العامة العراقية من خلال دراسة وصفية وعرض مجمل الأرقام الخاصة بهيكل الإيرادات العامة والنفقات العامة للفترة 204-2015، وقد خلصت الدراسة إلى اعتماد العراق على الجانب التنظيمي في الموازنة اذ تركز على الجانب الإنفاقي، وقد شكلت الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من مجموع الإيرادات العامة، وقد خلصت الدراسة أيضا إلى وجود تفاوت كبير بين الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الموازنة العامة، وانخفاض النفقات الاستثمارية من مجموع النفقات العامة.

وحلل (إسماعيل[6]، 2018) من خلال دراسته واقع الميزانية العامة في سوريا للفترة 2005-2017، مع التطرق لأهم التغيرات في جانبي الإيرادات والنفقات العامة، وتبيين أسباب تزايد العجز في الموازنات المقررة، وقد أفضت الدراسة إلى أن الأزمة ساهمت في زيادة العجز، والسبب في ذلك تراجع الإيرادات خاصة الضريبية منها بسبب توقف العديد من المنشآت عن العمل وخروج مصانع ومساحات كبيرة عن دائرة الإنتاج والتوسع في الإنفاق، والتراجع الكبير في الإنفاق الاستثماري.تشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في إبراز تأثير النفقات العامة على عجز الميزانية، وتختلف عن الدراسات السابقة، انها تناولت دراسة عجز الميزانية في الجزائر من خلال تأثيرات الهيكل العام لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة عليها، وذلك من خلال دراسة تحليلية لتطور رصيد الميزانية العامة، والنفقات والإيرادات العامة للفترة 1990-2017، بالإضافة إلى دراسة قياسية باستعمال طريقة FM-OLS، وبناء النموذج الأمثل لقياس اثر عجز الميزانية العامة.

III.الإطار النظري:

1.مفهوم الميزانية العامة:

تعتبر الميزانية العامة للدولة وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة.[7]

كما تعرف الميزانية بأنها بيان شامل عن المالية العامة، يشير إلى الإيرادات المقدرة والسقف الإجمالي المتوقع للنفقات والعجز أو الفائض والدين، وهي تعتبر بمثابة ترجمة مالية لمجموعة الخطط والبرامج، وترتيب الأولويات التي تضعها الدولة للسير عليها في عام مقبل[8].

أما من جانب إداري فهي تمثل مجموعة القواعد الإدارية التي تنظم العلاقة والصلاحيات بين المستويات المختلفة لإدارة السلطة التنفيذية، ومن جانب محاسبي فتعرف الموازنة بأنها جداول الأرقام التي تتعلق بالإعتمادات المقدر إنفاقها والإيرادات المتوقع تحصيلها، ومن جانب قانوني فان الموازنة ينظر إليها على أنها أداة تمكن السلطة التشريعية من فرض رقابتها على السلطة التنفيذية، ولذلك فإنها تعرف قانونا بأنها الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة المالية وواردتها ويؤذن بها ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية[9]، وتنقسم الميزانية العامة إلى نفقات عامة وإيرادات عامة.

أ- تعريف النفقات العامة

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة[10]، وقد تعددت أوجه نفقات الدول حجما، نوعا وهدفا وتختلف النفقات العامة مع اختلاف النظم السياسية والاقتصادية القائمة، وغالبا ما تقسم النفقات لنفقات تمول الأنشطة الحكومية بشقيها نفقات التسيير والتجهيز، وتمويل أعباء خدمة الدين العام.

ب- تعريف الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[11]، وقد اتسعت في الوقت الحاضر لتشمل تحقيق الأهداف السياسية، وللإيرادات العامة عدة مصادر تختلف من دولة لأخرى حسب النظام السياسي والاجتماعي لكل دولة، ومن أهمها الضرائب، القروض، والإصدار النقدي الجديد، كما أصبحت أداة لمحاربة التضخم عن طريق امتصاص بعض القوى الشرائية من السوق أو للتوجيه الاستثماري وأداة لتوزيع الثروات والدخول.

2.عجز الميزانية

يمكن تعريف عجز الميزانية على أنه الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وهو بهذا يعادل الفرق بين مدخرات الحكومة واستثماراتها، أي فجوة الموارد[12]، وبصورة أخرى نقول أنه هناك عجز في الميزانية العامة عندما تتجاوز النفقات العامة للدولة إراداتها العامة.

ونميز هنا عدة أنواع من عجز الميزانية نذكر منها العجز التقليدي الذي يمثل الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية، والعجز الجاري ويقصد به الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية، ولا تشمل الإيرادات والنفقات الرأسمالية، أما العجز التشغيلي يكون بموجبه العجز مساويا لمتطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مخصوما منه خدمة الدين العام الذي يعوض حاملي سندات المديونية الحكومية عن التضخم الفعلي[13]، وعلى النقيض من ذلك، فإن العجز الهيكلي هو عجز موجود عندما يكون الاقتصاد بكامل طاقته ويشير العجز الهيكلي إلى أنه حتى في التشغيل الكامل، يكون الإنفاق مرتفعًا للغاية أو أن جمع الإيرادات منخفض جدًا لموازنة الميزانية وهو يستبعد أثر العوامل المؤقتة التي تؤثر على الموازنة العامة[14].

كما صنف اقتصاديون كثر العجز المالي إلى عجز مؤقت وعجز ضعف وعجز قوة، فالأول يعني عدم توافق الإيرادات مع النفقات العامة زمنيا، أما عجز الضعف فينجم عن ضعف الإدارة الحكومية وعدم قدرتها على تحقيق الإيرادات من جانب والإنفاق غير العقلاني من جانب آخر، أما عجز القوة فينجم عن المساعدات التي تقدمها الدولة إلى الدول الأخرى بصيغة إعانات اقتصادية واجتماعية لتحقيق أهداف معينة[15].

3. تقييم الوضع المالي للجزائر

إن المتتبع لتطور المالية العامة في الجزائر يجد أن هذه الأخيرة قد تحملت عبء نفقات تعددت أوجهها، والتي كانت تسعى من خلالها إلى وضع أساس بنية تحتية اقتصادية، اجتماعية، وهذا منذ الاستقلال كانطلاقة لإصلاح الوضع الاقتصادي وذلك وفق سياسة تنموية انتهجتها الدولة ترجمتها في شكل مخططات تنموية، ومع بداية تسعينيات القرن الماضي تخلت الجزائر عن الاقتصاد المخطط وانتقلت إلى الاقتصاد الليبرالي، مرورا إلى مرحلة الألفية الجديدة والتي انتهجت فيها الحكومة سياسات جديدة من أجل زيادة المداخيل لتلبية المتطلبات المالية للدولة، وسنسعى في هذه الورقة

إلى تحليل الوضع المالي بالتطرق إلى كل من الميزانية العامة بشقيها الإيرادات والنفقات، والدين العام، وذلك بتقسيم مرحلة الدراسة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى من 1990 إلى 1999، والمرحلة الثانية من سنة 2000 إلى 2017.

أ. الميزانية العامة

لقد شهدت قيود الميزانية العامة خلال فترة الدراسة عدة تطورات وتغيرات، وسنحاول في هذه الدراسة تقسيم تطور الميزانية العامة إلى مرحلتين أساسيتين:

مرحلة ما قبل 2000

أدت الأزمة البترولية في أواخر الثمانينيات بالجزائر إلى تغيير سياستها الاقتصادية بالاتجاه نحو النظام الليبرالي من اجل إصلاح المنظومة المالية، وفي هذه الفترة نجد أن الجزائر لجأت إلى إتباع برامج التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وذلك من خلال سلسلة الاتفاقات الائتمانية التي وقعتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي(1989-1991-1994)، وقد حظيت النفقات العامة في هذه المرحلة بأهمية بالغة نتيجة لتزايد نفقات التحويلات الاجتماعية لدعم الأسر الفقيرة والشباب البطال، بسبب سياسة الخوصصة المتبناة من طرف الدولة، ومن أجل زيادة أكثر في الإنتاج وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاجتماعية، والجزائر في حقيقة الأمر دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي وبالتالي ينعكس ذلك على حجم ونوعية نفقاتها، أما الإيرادات فتبقى إيرادات الجباية البترولية هي المتحكمة في قيمة الإيرادات الكلية تليها الجباية العادية والجدول التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1): تطور هيكل النفقات والإيرادات العامة للفترة (1990-1999)

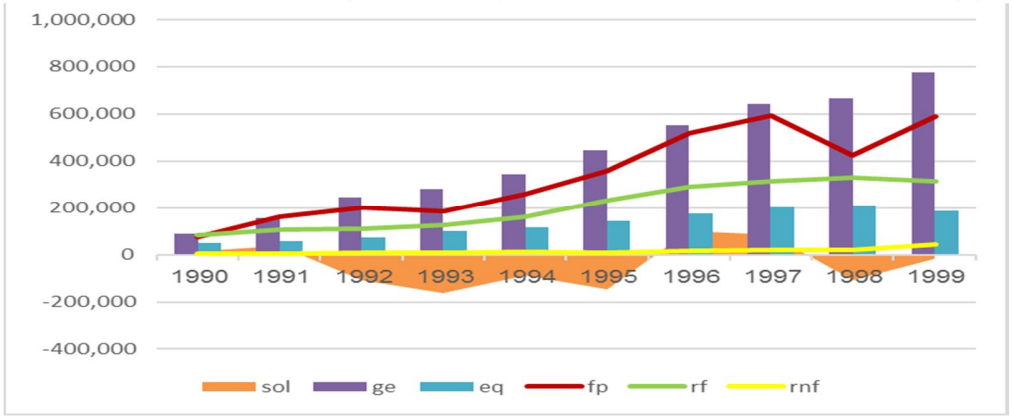

المصدر: حوصلة إحصائية **1962-2011**، المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الشكل نلاحظ أن النفقات العامة تطورت بشكل كبير خاصة نفقات التسيير وهي تمول في الغالب عن طريق الإيرادات العادية، فيمكن ملاحظة مكانة نفقات التسيير ضمن أولويات برنامج الدولة، فنجدها تشكل أكثر من 70% من مجموع النفقات، وقد عرفت هذه النفقات تزايد ملفتا للانتباه فانتقلت من حوالي 89 مليار سنة 1990 إلى ما يقارب 775 مليار سنة 1999، وذلك راجع لتحمل أعباء عدة قطاعات (التعليم والصحة...)، وتذهب أغلبها لتغطية الأجور، والدعم. كما يلاحظ نمو نفقات التجهيز لارتباطها بالنمو الاقتصادي نتيجة متطلبات التنمية، ونجدها تمول عن طريق إيرادات الجباية البترولية، وقد عرفت هذه النفقات تزايدا كبيرا وخاصة في سنوات 96-99، نظرا لوفرة إيرادات الجباية البترولية، من جهة أخرى نجد أن إيرادات الجباية البترولية عرفت قفزة نوعية خاصة للفترة 96-99 وذلك بسبب انتعاش أسعار البترول حيث سجلت الأسعار في المتوسط حوالي 22 دولار، كما نجد أن الجباية العادية عرفت هي الأخرى ارتفاعات لنفس الفترة وذلك راجع إلى الرفع في معدلات الضريبة، ونلاحظ أيضا من الجدول أعلاه بأن الدولة لا

تعتمد في إيراداتها على الإيرادات الغير الجبائية وهذا ما تفسره النسب الضعيفة فنجد مثلا أنها لا تمثل سنة 1995 سوى 1.33% من إجمالي الإيرادات العامة، وحوالي 4.6% سنة 1999، أما رصيد الميزانية فقد سجل سنة 1995 عجزا قدر بـ 147.9 مليار دينار نظرا للارتفاع الكبير في النفقات العامة وخلال هذه السنة وقعت الجزائر على برنامج للتعديل الهيكلي يمتد على ثلاث سنوات، وكان الهدف من هذا المسعى إصلاح التوازنات الاقتصادية الكلية، وإدراج الجزائر تدريجيا في اقتصاد السوق، ومحاولة للحد من العجز، فقامت الحكومة برفع الدعم في المواد الغذائية الأساسية، وتخلي الخزينة عن تمويل الاستثمارات العمومية للمؤسسات العمومية، وهذا من أجل تقليص النفقات العامة، وبالمقابل لجأت الدولة إلى عدة إجراءات لزيادة الإيرادات كرفع أسعار المواد الطاقوية، فسجلت الميزانية فائضا بلغ 3%، 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 96 و97 على التوالي، ثم شهدت سنة 1998 عجزا قدر بحوالي 101.2 مليار دينار، وانخفض سنة 1999 إلى 11.2 مليار دينار.

مرحلة ما بعد سنة 2000

شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه المرحلة استقرارا نسبيا، وصاحبها انتعاش في أسعار البترول، وتحسن نسبي في الحالة الأمنية للبلاد، وتبنت الحكومة خلالها الحكومة برنامج اقتصادي واجتماعي على مراحل، يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي، وتحسين الظروف المعيشية بما في ذلك تخفيض معدلات البطالة والفقر، فارتفعت قيمة النفقات العامة خلال هذه المرحلة بشكل كبير، وهذا ما يبنه الجدول التالي :

الجدول رقم (1): تطور الإيرادات والنفقات العامة للفترة (2000-2017)

السنوات	الجباية البترولية	الإيرادات الجبائية	الإيرادات غير الجبائية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	رصيد الميزانية
2000	720,000	349,502	15,407	856,193	321,929	- 53,198
2001	840,600	398,238	43,706	963,633	357,395	68,709
2002	916,400	482,896	74,639	1,097,716	452,930	26,038
2003	836,060	524,925	57,289	1,122,761	567,414	-164,624
2004	862,200	580,408	42,133	1,251,055	640,714	-285.372
2005	899,000	640,472	35,077	1,245,132	806,905	- 338,045
2006	916,000	720,884	44,430	1,437,870	1,015,144	- 611,089
2007	973,000	766,750	75,372	1,673,931	1,434,638	-1,159,519
2008	1,715,400	965,289	113,899	2,217,775	1,973,276	- 1,288,60
2009	1,927,000	1,146,612	67,580	2,300,023	1,946,311	- 970,972
2010	1,501,700	1,297,944	64,390	2,659,078	1,807,862	-1,392,296
2011	1,529,400	1,527,093	78,910	3,879,206	1,974,363	- 2,363,75
2012	1,519,040	1,908,576	77,876	4,782,634	2,275,539	-3,254,143
2013	1,615,900	2,031,019	83,700	4,131,536	1,892,595	-2,128,816
2014	1,577,730	2,091,456	75,984	4,494,327	2,501,442	-3,068,021
2015	1,722,940	2,354,648	247,481	4,617,009	3,039,322	-3,103,789
2016	1,682,550	2,482,208	177,221	4,585,564	2,711,930	- 2,285,91
2017	2,126,987	2,630,003	270,830	4,677,182	2,605,448	- 1,234,74

المصدر: المديرية العامة للضرائب

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن الميزانية العامة عانت من عجوزات كبيرة خلال هذه المرحلة فنجد أن رصيد الميزانية سنة 2000 سجل عجزا قدر 53.2 مليار دينار، ثم عرفت الميزانية العامة فائضا لسنتي 2001 و2002 نظرا لارتفاع حجم الجباية البترولية، كما شهدت أيضا الجباية العادية ارتفاعا محسوسا، غير أن السنوات التي تلت عانى رصيد الميزانية من عجز مستمر ومتزايد، نظرا للسياسة الإنفاقية المعتمدة من أجل تغطية نفقات مشروع الإنعاش الاقتصادي، فقد رُصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 525 مليار دينار للفترة 2001-2004، ثم تلا ذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 حيث قدر ما رصد له 4202.7 مليار دينار، وارتفعت في هذه المرحلة الجباية البترولية حيث مثلت أكثر من59% من إجمالي الإيرادات العامة، ثم شهدت سنة 2008 بداية الأزمة المالية العالمية التي أثرت بالسلب على أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض في الجباية البترولية غير أن الجباية العادية غطت العجز وواصلت الإيرادات العامة ارتفاعها بداية من سنة 2009، وواصلت الحكومة نهجها الإنفاقي بإكمالها للبرنامج الاقتصادي بفترة جديدة سميت برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، حيث رصد لهذا البرنامج ميزانية قدرت بـ 21214 مليار دينار، وعرفت أسعار النفط في هذه الفترة ارتفاعا كبيرا حيث تجاوز عتبة 110 دولار مما ساهم في ارتفاع في الجباية البترولية، ثم سجلنا سنة 2015 عجزا في الميزانية قدر بحوالي 3104 مليار دينار، غير أن ذلك لم يثني الحكومة من مواصلة برنامجها بوضع برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، ورصد لهذا البرنامج ما يقارب 22100 مليار دينار

ب.آثار عجز الميزانية

لقد أدت عدة عوامل في الجزائر إلى عجوزات الميزانية العامة فاتجاه الدولة نحو زيادة وتيرة النمو تتطلب بالتأكيد موارد مالية هامة، إضافة لاعتبارات سياسية تتجلى في رغبة صناع القرار بزيادة النفقات من أجل الوفاء بالوعود الانتخابية، وعوامل أخرى اجتماعية تتمثل في تحسين المعيشة والقضاء على البطالة والفقر ساهم في زيادة النفقات من أجل دعم شرائح كبيرة من المجتمع، غير أن محدودية الإيرادات بسبب الاعتماد شبه الكلي على الجباية البترولية أدت إلى ظهور عجز في الميزانية، مما اضطر الحكومة لإيجاد مصادر أخرى لتمويل العجز فلجأت إلى الاقتراض الداخلي والخارجي، وأخيرا إلى الإصدار النقدي الجديد

ج.عجز الميزانية والدين العام للجزائر

تعتبر الجزائر من بين أقل الدول مديونية في العالم، فالطفرة المالية التي عرفتها الجزائر بداية من سنة 2000 نظرا لارتفاع أسعار البترول ساهمت بشكل كبير من تخفيض نسبة الدين العام، وهذا ما نلاحظه في الشكل التالي:

الشكل رقم(2): تطور الدين العام في الجزائر للفترة (1991-2017)

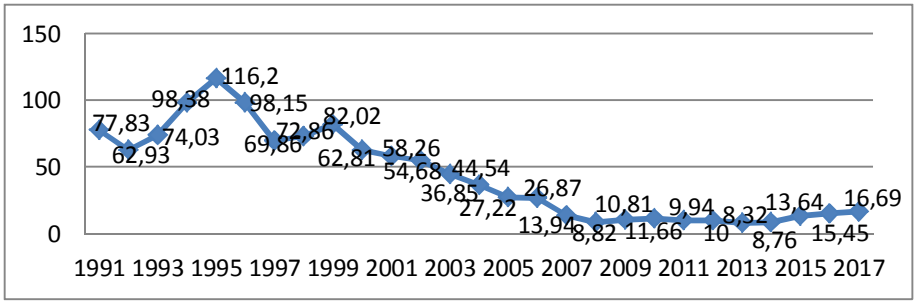

المصدر: https://fr.actualitix.com/pays/dza/algerie-dette-publique-selon-pib.php

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وصلت إلى أعلى مستوى لها سنة 1995 حيث سجلت 116.2٪ من (GDP)، وهي من نتائج سياسة التصحيح الهيكلي المتبع آنذاك والممول من طرف صندوق النقد الدولي، مما أدى بالحكومة إلى اللجوء للاستدانة الخارجية من أجل تغطية العجز في النفقات العامة، ، ومع بداية سنة 2000 تقلصت نسب الدين العام، وذلك نظرا لارتفاع أسعار النفط واعتمادها على المداخيل النفطية في تسديد الدين العام ليسجل سنة 2008 حوالي 8.82٪ من (GDP)، ثم يرتفع بحوالي 3٪ في سنة 2010، ولكن بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول بداية من سنة 2014 عرف الدين العام ارتفاعا بسبب توجه الحكومة إلى الاستدانة الداخلية، لتبلغ قيمة الدين العام 13.64٪ من (GDP) سنة 2015 ليسجل حوالي 16.92٪ من (GDP) في نهاية سنة 2017.

د- عجز الميزانية والتمويل التضخمي

إن اللجوء إلى الإصدار النقدي يكون من طرف الدولة التي تعاني صعوبات في تغطية نفقاتها ويكون بطبع المزيد من النقود بدون تغطية، وهي في الحقيقة طريق سهلة من أجل تمويل الميزانية غير أن مخاطرها أكبر خاصة إذا لم تكن هناك رقابة دورية للكتلة النقدية فمن أسبابها التأثير على المستوى العام للأسعار، وانخفاض قيمة الدينار وارتفاع نسب التضخم، وهو ما حدث من نهاية سنة 2017 إلى غاية أكتوبر 2018 تم طبع حوالي 4005 مليار دينار دون مقابل من أجل تغطية النفقات المتزايدة، أي ما يعادل 19% من الناتج الداخلي الخام، وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الدينار بحوالي 40% خلال هذه الفترة وارتفاع نسبة التضخم لتسجل حسب الديوان الوطني للإحصائيات مع نهاية 2018 حوالي 4.7%، وهي نسبة مشكوك في مصداقيتها كون القدرة الشرائية للمواطن تهاوت بشكل كبير مما يدل غلى أن نسبة التضخم أكبر بكثير من ذلك حيث نرى أنه يتجاوز 10%.

IV.الطريقة والإجراءات:

من أجل تحديد محددات عجز الميزانية للجزائر تم استخدام متغيرات هيكل الإيرادات العامة والنفقات العامة للفترة الزمنية (1990-2017)، مع الاعتماد على بيانات سنوية للديوان الوطني للإحصائيات، ومديرية الضرائب الجزائرية، واعتمدنا في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) وهي إحدى طرق التكامل المشترك من أجل تقدير نموذج خطي بين عجز الميزانية وهيكل الإرادات والنفقات العامة.

1. منهجية استعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FM-OLS)

أ- دراسة استقرارية السلاسل

قبل القيام بعملية تقدير النموذج نجري أولا تحليلا لخصائص السلاسل الزمنية إذ لا بد من التأكد من استقرارية السلاسل، حيث يعد شرط الاستقرار شرطا أساسيا من أجل الوصول إلى نتائج سليمة وغير زائفة، ومن أجل ذلك نستعمل اختبارات جذر الوحدة، والذي يحدد لنا خاصية استقرارية السلاسل، أيضا لاعتباره مرحلة مهمة في دراسة التكامل المشترك وتوجد عدة اختبارات تستعمل لهذا الغرض، ومن أهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dicky-Fuller Test)، واختبار فيليبس- بيرون (Phillips-Perron Test)، ويعتبر هذا الأخير اختبارا غير معلمي لإحصاءات اختبار ديكي فولر، بحيث يسمح لنا بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، كما أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء[16].

ب- اختبار التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك على أنه علاقة طويلة الأجل بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك في أن تكون السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها، وأن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الدرجة صفر[17]، ومن بين الاختبارات منهجية جوهانسون (Johanson).

ج- تطبيق طريقة FM-OLS

تعد طريقة (FM-OLS) بديلا لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، واقترحت من طرف Phillips and Hansen سنة 1990 حيث تستخدم لتقدير العلاقة طويلة الأجل مع مراعاة التجانس بين المتغيرات خلال هذه الفترة، كما أنها تقوم بحل مشكل الارتباط الذاتي، وتحيز المعلمات التي تعاني منها طريقة (OLS)[18]، وهي تعتبر طريقة تصحيح لا معلمية لطريقة المربعات الصغرى العادية، في محاولة للتخلص من التحيز من الدرجة الثانية، إذ أن الفكرة الأساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي، وهي مصممة بشكل أساسي لتقدير نماذج التكامل المشترك متعدد المتغيرات المستقلة، بحيث تكون متغيرات النموذج القياسي أحادي التكامل، كما تعمل على حل مشكل الارتباط المتزامن بين الخطأ العشوائي، والمتغيرات المستقلة بتصحيح الأخطاء[19].

2. اختبار السببية

إن إظهار العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية يوفر مجموعة من عناصر تؤدي إلى فهم أفضل للظواهر الاقتصادية من الناحية العملية، تعد "المعرفة السببية" ضرورية لصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، ومعرفة معنى السببية لا يقل أهمية عن إبراز صلة بين المتغيرات الاقتصادية[20]، ونجد عدة طرق لاختبار السببية منها اختبار سببية قرانجر والذي يستخدم في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استراجعية Feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية، ونقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى[21].

<u>نتائج الدراسة</u>

1. نموذج الدراسة

لقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على نموذج خطي متعدد لمعرفة مدى تأثير هيكل كل من الإيرادات والنفقات العامة على رصيد الميزانية، وذلك بصياغة علاقة النموذج التالي:

$$SOL = f(FP, RF, RNF, GE, EQ).....(2)$$

حيث:

SOL تمثل رصيد الميزانية

FP : تمثل الجباية البترولية

RF : تمثل الجباية العادية

RNF : تمثل الضرائب غير الجبائية

GE : تمثل نفقات التسيير

EQ : تمثل نفقات التجهيز

2.دراسة استقرارية السلاسل

باستعمال اختبارات جذر الوحدة لكل من اختباري ADF و PP تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (2): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير		اختبار ADF		اختبار PP	
		المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
		t-stat	t-stat	t-stat	t-stat
SOLرصيد الميزانية	بدون ثابت أو اتجاه	-1.59432	-5.43141	-1.59432	-5.55991
	مع ثابت واتجاه	-2.04727	-5.39723	-2.03751	-5.78662
	مع الثابت	-1.53507	-5.49036	-1.53507	-5.53064
FPالجباية البترولية	بدون ثابت أو اتجاه	-1.44580	-5.49724	-1.39754	-5.51664
	مع ثابت واتجاه	-1.59323	-5.53262	-1.59323	-5.56765
	مع الثابت	-0.35226	-5.51238	-0.26865	-5.51406
RFالجباية العادية	بدون ثابت أو اتجاه	3.86421	-6.95361	3.86421	-16.86395
	مع ثابت واتجاه	-0.208513	-6.78652	-0.20851	-16.11738
	مع الثابت	7.26137	-6.90681	6.71965	-11.10557
الإيرادات غير الجبائية RNF	بدون ثابت أو اتجاه	4.104124	-3.69928	5.099896	-5.094055
	مع ثابت واتجاه	3.808766	-4.07267	4.145475	-5.452438
	مع الثابت	4.353186	-5.01292	6.289833	-5.012901
نفقات التسيير GE	بدون ثابت أو اتجاه	0.431017	-4.37930	0.428100	-4.372881
	مع ثابت واتجاه	-1.638221	-4.16587	-1.646652	-4.414362
	مع الثابت	2.239682	-3.62127	2.177350	-3.572462
نفقات التجهيز EQ	بدون ثابت أو اتجاه	0.494889	-5.256848	0.215824	-4.717868
	مع ثابت واتجاه	-1.928522	-5.081142	-2.229995	-5.918386
	مع الثابت	0.592586	-5.265017	1.706228	-4.114843

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من الجدول رقم (2)، ومن خلال نتائج اختبار (ADF)، يتضح أن كل السلاسل غير مستقرة في المستوى وذلك لاحتوائها على جذر وحدة عند مستوى المعنوية 5% وذلك بالنسبة للنماذج الثلاثة الخاصة بهذا الاختبار، في حين نجد أن جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى المعنوية 5%، أما بالنسبة لاختبار (P.P) فقد أظهرت النتائج أيضا عدم استقرارية السلاسل في المستوى وذلك لاحتوائهما على جذر وحدة عند مستوى معنوية 5%، لذلك تم أخذ الفرق الأول ليتضح أن جميعها مستقرة عند مستوى المعنوية 5% وعليه نستنتج أن كل المتغيرات (SOL, FP, RF, RNF, GE, EQ)مستقرة عند الفرق الأول، ونقول أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، ومنه ننتقل لدراسة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

3.إختبار التكامل المشترك لجوهانسون Johanson-Cointegration Test

بالاعتماد على نتائج جذر الوحدة والتي خلصت إلى أن السلاسل مستقرة من نفس الدرجة الأولى $I(1)$ نقوم باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، والذي يقوم بالكشف عن العلاقة طويلة الأجل، والجدول التالي يلخص نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (3): اختبار التكامل المشرك لجوهانسون

race λ اختبار الأثر				
عدد متجهات التكامل	الجذر الكامن	إحصائية الأثر	القيم الحرجة	Prob
None *	0.991262	275.2774	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.960218	156.7754	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.821803	76.16675	47.85613	0.0000
At most 3 *	0.635652	33.04512	29.79707	0.0204
At most 4	0.188660	7.803966	15.49471	0.4866
MAX اختبار القيمة المميزة العظمى λ				
عدد متجهات التكامل	الجذر الكامن	القيمة العظمى	القيم الحرجة	Prob
None *	0.991262	118.5021	40.07757	0.0000
At most 1 *	0.960218	80.60864	33.87687	0.0000
At most 2 *	0.821803	43.12163	27.58434	0.0002
At most 3 *	0.635652	25.24115	21.13162	0.0124
At most 4	0.188660	5.226704	14.26460	0.7130

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال الجدول (3)، نلاحظ من نتائج اختبار الأثر أن القيم الاحتمالية أكبر من القيم الجدولية في أربع حالات وذلك عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض فرض العدم، ونقول أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما اختبار القيم المميزة العظمى فهو الأخر قيمته الاحتمالية حتى الصف الثالث أكبر من الجدولية وعليه نرفض فرض العدم وتكون هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ومنه نستطيع القول بأنه توجد على الأقل علاقة توازنية واحدة، إذا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين رصيد الميزانية، ومتغيرات هيكل النفقات والإيرادات العامة.

4.تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FM-OLS)

بما أن شرط التكامل المشترك محقق بين المتغيرات نستطيع تطبيق طريقة FMOLS والتي كانت نتائجها كالتالي:

الجدول رقم (4): نتائج تقدير النموذج بطريقة FM-OLS

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	Std.Error	t-Statistic	Prob.
RNF	1.009162	0.081206	12.4272	0.0000
RF	1.066712	0.126504	8.432253	0.0000
FP	1.025418	0.016726	61.30847	0.0000
GE	-1.015761	0.042824	-23.71945	0.0000
EQ	-1.02998	0.051985	-19.81301	0.0000
C	-49363.69	17569.98	-2.809548	0.0105
$R^2 = 0.988883 \quad \overline{R}^2 = 0.986236$				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها حسب الجدول (5) نستطيع كتابة نموذج الدراسة كالتالي:

$$SOL = -49363.69 + 1.01RNF + 1.07RF + 1.025FP - 1.016GE - 1.03EQ$$

اختبار النموذج إحصائيا

- كل معلمات النموذج مقبولة ما عدا الثابت لأن إحصائية $t-student$ أكبر من إحصائية t المجدولة والتي تساوي إلى $t_{tab}^{\alpha} = t_{n-k}^{0.05} = t_{28-6}^{0.05} = t_{22}^{0.05} = 2.074$ إذن المعلمات معرفة وتختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.

أما فيما يخص معامل التحديد المصحح يمثل $\overline{R}^2 = 0.9862$ يعني أن القدرة التفسيرية للمتغيرات التفسيرية تفسر 98.89% من رصيد الميزانية، كما أن النموذج يضمن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء ومنه التقدير من الناحية الإحصائية مقبول

- وللتأكد من أن النموذج يحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي قمنا باستخدام اختبار (Jarque-Bera)، ووجدنا أن نتيجة الاختبار تساوي (2.81) باحتمال قدره (0.24) أي أنها غير معنوية، وهذا يعني أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

- وللتحقق من خلو النموذج من مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، والتي لها تأثير سلبي على نتائج تقدير النموذج قمنا بحساب قيمة معامل تضخم التباين (VIF)، والجدول التالي يوضح هذه القيم لجميع المتغيرات:

الجدول رقم (5): نتائج التحقق من عدم وجود مشكل التعدد الخطي

Centered VIF	Uncentered VIF	Coefficient Variance	Variable
1.204018	1.401488	0.003099	RNF
1.751477	3.664663	0.007204	RF
1.470297	1.494243	0.000149	FP
2.535358	3.271034	0.000862	GE
1.489959	1.758724	0.000994	EQ

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل قيم (VIF) أقل من القيمة 5 وهذا دلالة على خلو النموذج من مشكل التعدد الخطي، وبالتالي غياب التأثير السلبي للمشكلة، وعليه يمكن الاعتماد على نتائج النموذج المقدر.

اختبار النموذج اقتصاديا

- تبين وجود علاقة طردية بين رصيد الميزانية وكل من الجباية البترولية والجباية العادية والإيرادات غير الجبائية، وهذا اقتصاديا مقبول أي أن الزيادة في الإيرادات سيضمن الفائض في رصيد الميزانية العامة.

- وجود أثر سلبي لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا يعكس عدم الفعالية لسياسة الإنفاق المنتهجة من طرف الحكومة، حيث نجد أن الزيادة في النفقات العامة سيؤدي لا محالة في عجز الميزانية العامة.

5. اختبار سببية قرانجر The Granger causality test

بعد قيامنا بعملية الاختبار للسلاسل المستقرة تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (6): اختبار سببية قرانجر بين رصيد الميزانية وهيكل النفقات والإيرادات العامة

الفرضية الصفرية	F-Statistic	Prob.
DSOL لا يسبب DRNF	**5.17500**	**0.0154**
DRNF لا يسبب DSOL	**9.00136**	**0.0016**
DSOL لا يسبب DRF	**3.93725**	**0.0362**
DRF لا يسبب DSOL	1.46701	0.2544
DSOL لا يسبب DGE	2.87792	0.0797
DGE لا يسبب DSOL	**4.05393**	**0.0333**
DSOL لا يسبب DFP	2.41097	0.1153
DFP لا يسبب DSOL	**4.15601**	**0.0309**
DSOL لا يسبب DEQ	1.78900	0.1929
DEQ لا يسبب DSOL	0.77937	0.4721

المصدر: المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال نتائج سببية قرانجر، نجد أن هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين رصيد الميزانية، والإيرادات غير الجبائية، في حين رصيد الميزانية يسبب في الجباية العادية، أما الجباية البترولية فهي تسبب في رصيد الميزانية، وهذا للدور الكبير الذي تلعبه هذه الإيرادات في تمويل الميزانية العامة، كما نجد أن نفقات التسيير تسبب في رصيد الميزانية نظرا للأعباء الكبيرة التي تنتج خاصة عن الأجور وتوفير الحاجات الأساسية للمواطن، ونلاحظ أيضا أنه ليس هناك علاقة سببية بين نفقات التجهيز ورصيد الميزانية

V. الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل عجز الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، بالاعتماد على أسلوب الاقتصاد القياسي، وذلك من خلال دراسات هيكل النفقات والإيرادات العامة، فقمنا بتحليل تطور النفقات والإيرادات العامة، ورصيد الميزانية بعد ذلك درسنا استقرارية السلاسل باستعمال اختبارات جذر الوحدة، لنقوم بعد ذلك بتقدير النموذج القياسي بين المتغيرات باستعمال طريقة FM-OLS، ثم اختبار سببية قرانجر، وقد توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

أ- نتائج الدراسة: تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- تعاني الميزانية العامة في الجزائر من عجز هيكلي حيث نجدها في تزايد مستمر بسبب الاعتماد على الجباية البترولية وتبني الدولة لسياسة إنفاق توسعية.
- ارتفاع نسب التضخم، والدين العام خاصة الدين الداخلي بسبب اعتماد الحكومة على الاستدانة الداخلية، والإصدار النقدي الجديد بدون مقابل.
- استقرارية كل متغيرات الدراسة عند المستوى الأول، أي أنهم متكاملين من الدرجة الأولى، وذلك وفقا لاختبار ADF، واختبار P.P.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

- أظهرت نتائج التقدير بأن هيكل النفقات العامة يؤثر بشكل سلبي على رصيد الميزانية، فيما نجد أن كل أنواع الإيرادات تؤثر بالإيجاب على رصيد الميزانية.
- أظهر اختبار السببية لقرانجر بأن هناك سببية بين رصيد الميزانية وكل متغيرا الدراسة عدا نفقات التجهيز.

ب- التوصيات

- ضرورة التنويع في الاقتصاد الوطني بما يكفل تنويع في مصادر الإيرادات، وعدم الاعتماد على مداخيل الإيرادات البترولية.
- إيجاد بدائل واستراتيجيات جديدة للقضاء على الفساد المالي والإداري.
- ضرورة القيام بإصلاح شامل وحقيقي للرفع من كفاءة الجهاز الضريبي، والنهوض به لمستوى يساعد على تحقيق الأهداف المسطرة
- ترشيد النفقات العامة، وإعادة تنظيم أولويات الإنفاق، وذلك بتوجيهها بما يتناسب مع الإيرادات العامة
- ضرورة إيجاد البدائل للتمويل غير التقليدي خاصة الإصدار النقدي، لما له من آثار سلبية على اقتصاد الدولة.

VI.الهوامش والإحالات:

[1] Groneck, M. **A golden rule of public finance or fixed deficit regim?, growth and welfare effects of budget rules**,No.27,Center for Public Economics, University of Cologne,Germany,2009, p p 523-534.

[2] سالم عبد الحسين سالم، **عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة (2003-2012)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص ص 293- 321.

[3] Maswadeh. S. **Structure of public revenues and expenditures and their effect on the deficit of Jordanian public budget**, International Review of Management and Business Research, vol.5, Issue.3, September 2016, p p 951-960.

[4] Shu-Hui Su, Jung-Ju Chou, Hsiu-Ling Lee and Vo Tran Anh Huy, **The effect of budget structure on the deficit of public budget and economic growth: evidence from Vietnam and Taiwan,** International Journal of Business Management and Economic Review, vol.2 No.02; 2019, p p 17-29

[5] الوائلي أحمد عبد الله، **موازنة العراق الاتحادية بين الاختلالات وإمكانات إصلاحها- استراتيجية مستقبلية-**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 27، جامعة واسط، العراق، أيلول 2017، ص ص 1-16

[6] إسماعيل عصام، **انعكاس الأزمة على أرقام العجز في الموازنة العامة في سوريا**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40 العدد 4، جامعة تشرين، دمشق، سوريا، 2018، ص ص 67-79

[7] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 315.

[8] البلوشي أحمد إبراهيم، فراج أحمد جاسم، **دور السلطة التشريعية في تحليل واعتماد الميزانية العامة للدولة بمملكة البحرين**، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية والسياسية، البحرين، 2017، ص 10.

[9] اللحياني سعد بن حمدان، **الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 1998، ص 26.

[10] عواد فتحي أحمد ذياب، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 59.

[11] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 115.

[12] الكرخي مجيد، **دراسات في النشاط المالي للدولة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 114.

[13] الدباش عبد الله حمد، الناصر ميسون مجيد، **دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية 2003-2016**، مجلة جامعة جيهان- أربيل العلمية، العدد2ن الجزءc، جامعة أربيل، العراق، 2018، ص 541.

[14] Perry Nathan, **Debt and Deficits: Economic and Political Issues**, Global Development and Environment Institute, Tufts University,2014, p 07.

[15] سالم عبد الحسين سالم، **عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة (2003-2012)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص 295.

[16] Bourbonnais Régis, **Econométrie**, 10[e]edition,DUNOD, Paris, France, 2018, p 269.

[17] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 670.

[18] Phillips Peter C.B, **Fully Modified Least Squares and Vector Autoregression**. Econometrica, vol.63, No.5,1995, p 1025.

[19] العضايلة راضي محمد وآخرون. **هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980-2012)**، الجامعة الأردنية. دراسات. العلوم الادارية. المجلد 42. العدد2، الجامعة الأردنية، عمانن الأردن، 2015، ص 525.

[20] Bourbonnais Régis, op.cit., p316.

[21] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي- محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد، الأردن، 2011، ص 277.